

التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد

د. ناجي بن حسين

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

الملخص

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا محوريا لكل السياسات الاقتصادية، إذ تسعى الحكومات في جميع البلدان على اختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، دائمة ومستقرة. سنحاول في هذه الدراسة تناول خصائص الاقتصاد الجزائري وتأثير ذلك على مستويات النمو المحقق باعتباره يمثل انعكاسا للبنيان الاقتصادي الوطني.

الكلمات المفتاحية:

النمو، الاقتصاد الريعي، الظاهرة الهولندية، تنويع الاقتصاد، الجزائر.

Résumé

La croissance économique représente un objectif central dans toutes les politiques économiques. Tous les gouvernements dans les différents pays du monde, quelque soit leurs niveaux de développement, visent à réaliser des taux de croissance positifs, durables et stables.

Nous essayons à travers cet article d'étudier et d'analyser les caractéristiques de l'économie algérienne et ses effets sur les niveaux de croissance réalisés.

Mot clés : Croissance, Economie rentière, Syndrome Hollandais, Diversification de l'économie, Algérie.

المقدمة

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إذ أصبح اهتمام الدول، من خلال حكوماتها، ينصب حول كيفية ضمان مستوى معيشي أفضل لشعوبها مما يسمح لها بتحسين مستويات الرفاهية والتي تتجسد في تحسين مستويات الصحة والتعليم وتلبية حاجيات أفراد المجتمع بشكل متوازن ودائم. إن تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال الزيادة الكمية في المنتجات لن يضمن تحقيق التنمية المنشودة، التي تتطلب قبل كل شيء تغيير في البنيان الاجتماعي والاقتصادي في الاتجاه الذي يضمن تحقيق أهداف المجتمع الحاضرة وحقوق الأجيال المستقبلية.

ضمن هذا السياق يأتي هذا المقال لدراسة إشكالية النمو والتنمية المستدامة في الجزائر، وذلك بالتركيز على مسألة حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من طابع الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد قائم على تنويع مصادر الثروة وتمييزها. نحاول في هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الجزائر كافية لتحقيق تنمية مستدامة؟
- كيف يمكن الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي؟
- لماذا يعتبر تنويع الأنشطة الإنتاجية عن طريق الاستثمار تحديا رئيسا لا بد من بلوغه حتى تتحقق التنمية المنشودة؟

1 . التنمية المستدامة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط تلبيتها لاحتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير حاجاتها. وتشير التنمية المستدامة كذلك لأهمية الحد من خطورة التدهور البيئي الذي يواجهه العالم في وقتنا الحاضر مع العمل على تحقيق حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ركزت بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، بالتأكيد على ضرورة تحقيق الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها. كما انصبت تعريفات أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم لا يجب أن يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها بمعنى ضرورة إدارة النظم الاقتصادية بكيفية تسمح الاستفادة من الأرباح الناتجة عن هذه الموارد والحفاظ على قاعدة الأصول المادية وتحسينها.

تتميز التنمية المستدامة ببعدها السياسي، فهي تجعل من النمو وسيلة للتضامن الاجتماعي ولعملية تطوير الخيارات الاقتصادية. ولا بدّ لهذه الخيارات أن تكون قبل كل شيء خيارات عادلة بين الأجيال بمقدار ما هي بين الدول. وستحافظ الأجيال الراهنة، باعتبارها مدفوعة بهمّ الإنصاف، على خيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال اللاحقة.

إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب في المقام الأول تسييرا أمثلا لمواردها الطبيعية بصفة عامة ومواردها النفطية على وجه التحديد. وتأتي أهمية الإدارة الرشيدة للموارد النفطية اعتبارا لخصوصية هذا المورد الذي يمثل ثروة ناضبة، ولكن ارتباط النمو الاقتصادي واعتماد التنمية الاقتصادية على استغلال هذا المورد لا يمكنه تحقيق التنمية المستدامة المنشودة. إن حق الأجيال المقبلة على الجيل الحالي يتطلب ضرورة

تفكير الجيل الحالي في الانتقال من وضع يتميز بالاعتماد على قطاع واحد مستغل للموارد الطبيعية (قطاع ريعي) إلى وضع جديد يعتمد الاقتصاد فيه على تنوع المصادر وتنوع الأنشطة الإنتاجية، أي الانتقال من اقتصاد قائم على استغلال الموارد إلى اقتصاد جديد يخلق الثروة وينمي الموارد.

يتضمن ترشيد استغلال الموارد البترولية بعدا آخر يرتبط بالتنمية المستدامة، ويتمثل هذا البعد في الجانب البيئي، فاستخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. إن استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها تتم داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وسببا أيضا في الأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، و في حدوث الاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ.

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن في السعي لتحقيق أقصى ربح أني من خلال استغلال الثروة البترولية، خاصة في فترات ارتفاع الأسعار العالمية، غير أن تحقيق ذلك يكون على حساب حق الأجيال المقبلة في الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية، مع احتمال ظهور في هذا الصدد ما يعرف " بالظاهرة الهولندية " (Syndrome Hollandais) وما ينعكس عليها من آثار سلبية على بقية القطاعات الاقتصادية. هذه الإشكالية هي التي نتناولها بالتحليل في العناصر المالية.

2. خصائص الاقتصاد الريعي وأخطار الظاهرة الهولندية

2. 1. خصائص الاقتصاد الريعي

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول فيما يخص إدارتها للاقتصاد وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد. وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، وبما أنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة سيحدد كيفية التطور المقبل.

يتميز الاقتصاد الريعي «L'économie rentière» بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الربح وفي كيفية توزيعه.

لقد نشأ وتطور إطار نظري وفكري حول مفاهيم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حيث يتم فيه تحليل ليس فقط التوازنات والإختلالات الماكرو اقتصادية، ولكن أيضا التحولات في الهياكل وفي وظائف مؤسسات الدولة، وأثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص⁽¹⁾ فيصبح الاقتصاد مرتكزا على القطاع الريعي ومهمشا للقطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان إلى تبني سياسات تنويع الاقتصاد التي فشلت في تحقيق هدفها في كثير من الحالات.

ويعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد - المعلن عنها كهدف استراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي - إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها بعض الدول في القطاعات الصناعية (كالجزائر مثلا)، إلا أنها بقيت دولا ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية (النفط، المواد الخام، تحويلات المهاجرين...). إن خاصية تشويه الهياكل الاجتماعية والإنتاجية يعيق نمو الاستثمار المنتج، ويعتبر التحول إلى مرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي تحديا اقتصاديا يفرض تغييرا جذريا وحقيقيا للسلوكات في المجتمع.

لا يمثل الاعتماد على الموارد البترولية في حقيقة الأمر تدفقا للموارد الدخلية في المستقبل، وإنما يمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأس المال المحول من حالة (احتياطات بترولية) إلى حالة أخرى (أصول مالية)، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مداخل دائمة.

إنّ العنصر المفتاحي لدوام نمو القطاع المحلي يركز على قدرة الاقتصاد على خلق ادخاره الخاص وتطوره التقني، فالخطر الناجم عن الريع يتمثل في كون سيرورة النمو تنتج فقط عن تحويل رأس المال المالي إلى رأس مال مادي، مع إنتاج محلي يتوقف بقاؤه على استمرار قيام الدولة في فرض رسوم جمركية مرتفعة لحمايته من المنافسة الأجنبية، في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد البترولي عاجزا عن الإنتاج بكيفية مستقلة نظرا لتبعيته للواردات الأجنبية وللمتغيرات الخارجية التي لا يتحكم فيها.

دفعت الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية السلطات الجزائرية إلى التفكير في مرحلة ما بعد البترول وذلك من خلال تبني عدة سياسات اقتصادية القصد منها تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، غير أن تطبيق هذه السياسات خلف في الواقع عدة آثار غير محبذة (ضغوط تضخمية، تأخر في تنفيذ المشاريع، اختلافات كبيرة في توزيع المداخل وتضاعف المشاكل الاجتماعية)، وعلى الرغم من أهداف هذه السياسات فإن آثارها السلبية تشكك في جدوى الإستراتيجية التنموية المتبعة.

كما تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات (Les institutions) والتي تضاف إلى الاخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام

بالتصنيع في الاقتصاديات الريفية، فبرامج التعديل الهيكلي والتحرير الاقتصادي لا تغير في أي شيء من هذه الوضعية القاعدية، فمرحلة التحرر والانفتاح الجارية تخلق إطارها الخاص للبحث عن الربح، ومع زوال المزايا المرتبطة بتقييد التجارة الخارجية (حصص الاستيراد) ومراقبة الأسعار، تظهر أدوات أخرى تخلق هي الأخرى ريووع جديدة ناتجة عن دعم الصادرات وعمليات الخصخصة والدعم الموجه لقطاعات اقتصادية جديدة (الفلاحة ، السياحة). والأمثلة عديدة عن قدرة السوق على خلق وحداته الخاصة للبحث عن الربح⁽²⁾. ورغم وجود نظام تجاري ليبرالي، فليس هناك ضمان بأن تبني إستراتيجية ترقية الصادرات أقل توجهها نحو الأنشطة الريفية من نظام إحلال الواردات، وبالتالي فإنّ البحث عن الربح لا يكون فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل يمكن أن ينجم أيضا عن تحرير السوق وعن الخصخصة مثلما نشهده حاليا في بعض بلدان الاقتصاد الانتقالي، حيث تتجلى آثار هذا التحرير في تزايد ظاهرة الفساد وانتشارها بشكل مطرد. وهكذا فإن البحث عن الربح بطريقة غير منتجة أو مدمرة، لا يعتبر فقط نتيجة الأسواق المقيدة⁽³⁾.

2.2. الظاهرة الهولندية والاقتصاد الجزائري

إنّ التساؤل الذي يمكننا طرحه في هذا الصدد هو "هل يمكن اعتبار الموارد النفطية نعمة أم نقمة بالنسبة للجزائر؟" أو "لماذا يتم اعتبار اعتماد الاقتصاد الوطني على موارد خارجية [Exogènes] حالة أو وضعية سلبية وليست مفيدة للاقتصاد؟" تلك هي بعض التساؤلات التي تطرح علينا هنا والتي نحاول الإجابة عليها أو توضيحها. إن البحث عن الربح - من زاوية التنمية الاقتصادية - ليس سببا في حد ذاته، والذي يهم هو معرفة ما إذا كان سيؤدي إلى ازدياد الأنشطة المنتجة أو غير المنتجة أم لا؟

يمكن اعتبار الإيرادات المحققة بالعملة الصعبة الناتجة عن الإيرادات البترولية ذات نفس طبيعة الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع أو الخدمات، ونفس هذه الموارد تعتبر كشكل خاص للمزايا المقارنة. لكن تحليل نظريات " الظاهرة الهولندية " (Syndrome Hollandais) والنمو الداخلي يسمح لنا بنفي هذا الطرح، إذ تشير الظاهرة الهولندية إلى حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد (الإيرادات) الناتجة عن استغلال وتصدير الموارد الطبيعية (نتيجة لظروف ومتغيرات خارجية)، وعادة ما يكون هذا الارتفاع سريعا ودائما وغير مرتقب مما يؤدي إلى حدوث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة، فلاحة) مقارنة بقطاع السلع الأولية الموجهة للسوق الدولي.

إن النموذج الساكن للنمو الذي عرضه [Corden et Neary 1982] توصل إلى أن حدوث طفرة في تحويل الموارد يؤدي إلى تراجع في التصنيع من خلال وجود أثرين حقيقيين هما⁽⁴⁾:

- أثر الإنفاق الناتج عن تحول الموارد Déplacement de ressources

- أثر نقدي يسمى بأثر السيولة النقدية. وعليه سينتشر القطاع الصناعي نتيجة تحسن وضعية العملة الوطنية (ارتفاع قيمتها) وارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وعبر ارتفاع نسبي للأجور في القطاع الصناعي نظرا لزيادة الطلب على الخدمات بسبب ارتفاع المداخل.
- لذلك يمكننا التأكيد بأن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الريع البترولي يمثل فحا مزدوجا:
- على المستوى الداخلي: إنه يضعف أهمية الجهد المنتج ويضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات⁽⁵⁾ وأيضا بسبب توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة، ولكنها في الوقت نفسه جد حيوية.
- على المستوى الخارجي: فإن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية، خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية كالتى يعرفها العالم حاليا، كتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية (مواد غذائية، أدوية، تكنولوجيا، تجهيزات إنتاجية....).
- آلا تؤدي زيادة إيرادات الجزائر نتيجة التحسن الكبير في أسعار المحروقات إلى احتمال حدوث الظاهرة الهولندية؟
- إن وضعية الجزائر لها بعض التشابه مع خصائص الظاهرة الهولندية، وتتمثل هذه المظاهر فيما يلي:
- تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97 % من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة.
- تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى.
- إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة.
- عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور.
- فدرجة الارتباط بين زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وتراجع الصادرات من المنتجات الأخرى هي مؤكدة إذا رجعنا لإحصائيات سنتي 2004 و 2008، فالصادرات خارج المحروقات كانت تمثل قبل الصدمة البترولية الأولى سنة 1971 حوالي 25 % من إجمالي الصادرات، وأصبحت في حدود 12 % سنة 1974 بعد الارتفاع الكبير الأول في أسعار البترول، ثم بلغت 2,25 % فقط سنة 2008. يتبين من هنا ارتباط الإيرادات من العملة الصعبة بأسعار البترول، ويكاد يكون تأثير بقية القطاعات الاقتصادية غير ذا أهمية بالنسبة للإيرادات الكلية للجزائر⁽⁶⁾.

إن هذا الدور الأساسي للإيرادات النفطية يعيق في الواقع كل محاولة لتنويع الصادرات ويضع الجزائر في وضعية تبعية لهذا القطاع الريعي مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للبتروول ويمنع تحقيق نمو طويل الأجل يمكن تقديره مسبقا.

ويمكن من حيث التحليل النظري الربط بين آثار تحقق الظاهرة الهولندية على البلدان المصدرة للمواد الأولية ونظريات التبعية والسيطرة التي تعد من النظريات الأولى التي قدمت تحليلا معمقا حول الأسباب المعيقة لتنمية البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الأولية⁽⁷⁾، وقد فسرت ذلك بالسلوكيات الريعية التي تمت ملاحظتها عقب الصدمات النفطية في البلدان المصدرة للبتروول والتي تجسدت من خلال زيادة حجم الاستهلاك العمومي والخاص الذي بلغ درجات عالية من التنوع، مماثل وقد يفوق في بعض الأحيان المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة، بينما بقيت الهياكل الإنتاجية والصادرات الصناعية جد محدودة بل وضامرة⁽⁸⁾. إن تحسين المستوى المعيشي (التعليم، الصحة، السكن، الاستهلاك...) في الاقتصاديات الريعية يمثل المظهر الأساسي للتنمية، ولكن بدون تحقيق نمو حقيقي، أي وجود قاعدة إنتاجية حقيقية، لا يمكن للمستوى المعيشي المرتفع في هذا النوع من الاقتصاديات أن يعكس تنمية حقيقية للقوى المنتجة.

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة للتنمية المستندة للريع النفطي، يستدعي في الحقيقة ضرورة تشجيع تنويع الأنشطة الإنتاجية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات الإنتاجية المولدة لقيم مضافة حقيقية وخالقة لمناصب جديدة للعمل، ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا تمت تهيئة مناخ الاستثمار الملائم.

3. حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري وأهدافه

3.1. حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري

على ضوء التحليل السابق تبدو لنا حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية.

إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية:

- أولا: هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية (Wilson 1977)، ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية إلى يومنا هذا⁽⁹⁾.
- ثانيا: كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات.

- ثالثا: إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا إلى زيادة الصادرات ولا أيضا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي.
- في حالة البلدان النفطية يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتتويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.
- لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات - حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها (لرفاهية أفراد المجتمع) - على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية⁽¹⁰⁾.

3. 2. أهداف التنويع في الاقتصاد النفطي

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر السحب « L'effet d'entraînement » على مستوى القطاعات الأخرى.
- يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات والتي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات. لقد لاحظنا لدى متابعتنا لمدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تحسنا ملموسا إذ كانت مساهمته في PIB سنة 1992 في حدود 62 % لتصبح في حدود 76 % سنة 2000، ولكن نظرا لحجم قطاع المحروقات العمومي، فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام الكلي تبقى أقل من 50 %.

ولمعرفة حدة ظاهرة تركيز وعدم تنويع الاقتصاد الجزائري ندرج الجدول الموالي الذي يبرز درجة تركيز الصادرات الجزائرية والتي تعبر بدورها عن تركيز الأنشطة الإنتاجية.

جدول (1) مؤشر تركيز وتنوع الصادرات الجزائرية ومقارنتها ببعض الدول

المؤشر	سنة 1993			سنة 2003		
	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنوع الصادرات	مؤشر تركيز الصادرات	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنوع الصادرات	مؤشر تركيز الصادرات
الجزائر	83	0,610	0,550	101	0,690	0,598
تونس	179	0,609	0,209	193	0,576	0,170
المغرب	154	0,618	0,162	181	0,668	0,164
مصر	173	0,589	0,403	0,176	0,615	0,323
أنغولا	8	0,467	0,939	66	0,616	0,962
اندونيسيا	204	0,592	0,181	227	0,498	0,125
الإمارات العربية المتحدة	213	0,734	0,698	223	0,638	0,494
متوسط الدول المتقدمة	231	0,346	0,098	232	0,340	0,113
متوسط البلدان الأفريقية	122	0,603	0,541	129	0,623	0,515
المتوسط العالمي	22	0,402	0,140	224	0,405	0,158

Source : UNCTAD, Manuel statistiques de la cnuced, 8^{ème} partie, 2005, P406 à 412

يشير الجدول أعلاه إلى أن الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا، فهو متخلف عن اقتصاد البلدان المجاورة كتونس والمغرب الذي يتميز بتنوع أكبر ويتصديره لعدد أكبر من المنتجات، بينما لم تشهد وضعية الجزائر تحسنا خلال الفترة 1993 - 2003، على عكس ما حصل في بعض البلدان النفطية الأخرى كاندونيسيا وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر صادراتها النفطية أقل تركزا مقارنة بالجزائر. وعليه يتبين أن العمل على وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر حتمية، ويمثل تحديا يجب رفعه لتأهيل الاقتصاد الجزائري ولتقليل درجة تبعيته للمتغيرات الخارجية.

4. تحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

4.1. العوامل المفسرة للنمو في الاقتصاد الجزائري

بعد أن كانت الجزائر خلال فترة السبعينات من القرن الماضي تسجل أعلى معدلات النمو في العالم فإنها ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، خاصة مع انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، تم تقليص حجم الاستثمار العمومي وضُغِّتْ فعالية المؤسسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات نتيجة لندرة المدخلات الصناعية. كما كما أن فشلها في تنويع الصادرات وعدم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يكشف لنا بوضوح أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي.

إن تعرض الاقتصاد الجزائري للتقلبات الكبيرة التي تشهدها الأسواق الدولية (أسعار الصادرات " البترول" أو الواردات، تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية) يعتبر عاملاً إضافياً يعيق النمو ولا يشجع الاستثمار الخاص. وتعود أسباب تراجع معدلات النمو في الجزائر - حسب البنك الدولي - إلى شدة حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية، فخلال الفترة 1970-2000 كانت الجزائر من أكثر البلدان تأثراً بالصدمات الخارجية (تقلبات أسعار النفط)، فقد أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي شملت 144 دولة، بأن تسعة بلدان فقط كان تأثرها أكبر من الجزائر نتيجة لتقلبات أسعار التجارة الخارجية. وبينت الدراسة في هذا الصدد بأن مستوى دخل الفرد الجزائري بالدولار الثابت سيكون في حدود 4400 دولار أي أن تتحسن القدرة الشرائية للفرد بـ 60 % لو حققت الجزائر أداء في النمو مماثل لمعدل النمو الذي تحقق في أندونيسيا⁽¹¹⁾. يبقى تأثير التبادلات التجارية على نمو الناتج الداخلي الخام ضعيفاً في الجزائر وذلك بسبب محدودية الصادرات خارج المحروقات، فحول نفطية كالمكسيك واندونيسيا والتي تمكنت من تنويع اقتصادياتها خارج المحروقات، تمكنت من تحسين معدلات النمو وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي.

و ذلك ما أكدته دراسة [مقدسي، فاتح، إمام 2003]⁽¹²⁾ التي فسرت عوامل النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ توصلت إلى وجود تأثير سلبي كبير نسبياً وذو معنوية إحصائية للموارد الطبيعية (كما يؤثر عليها بنصيب الصادرات الأولية في الناتج القومي) على معدل النمو طويل المدى في الدول العربية النفطية ومنها الجزائر وبينت مدى تأثير النمو طويل المدى بطريقة مباشرة، وذات معنوية إحصائية، بالنمو في اقتصاديات الشركاء التجاريين، مما يعني اتصاف الدول العربية بقدر كبير من الانكشاف للصدمات الخارجية. كما أوضحت هذه الدراسة تأثير النمو طويل المدى في الدول العربية بطريقة سلبية وذات معنوية إحصائية بالتذبذب في النمو الاقتصادي في العالم نتيجة لتراجع الطلب على صادراتها النفطية، مما يؤكد النتيجة السابقة لاتصاف الجزائر وكافة الدول العربية المصدرة للبترول بالانكشاف للصدمات الخارجية.

و الجدول الموالي يظهر أهم العوامل المفسرة للنمو في الجزائر ومقارنتها بعدد من البلدان العربية.

جدول (2) عوامل تحقيق النمو في عدد من البلدان العربية الفترة 1961-1998

القطر	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو رأس المال العيني %	معدل نمو قوة العمل %	مساهمة رأس المال في النمو %	مساهمة العمل في النمو %	الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج %
الجزائر	3,1	6,3	1,3	3,4	0,6	-0,9
تونس	5,1	5,2	2,6	2,8	1,2	1,0
المغرب	4,9	4,6	2,8	2,5	1,3	1,1
السودان	3,0	5,1	3,0	2,8	1,4	-1,2
العراق	2,3	3,7	4,4	2,0	2,0	-1,8
الأردن	5,2	2,15	-2,8	11,6	-1,3	-1,5
الكويت	2,2	-2,8	12,2	-1,5	5,6	-1,8
ليبيا	5,8	30,6	-2,4	16,5	-1,1	-9,6
مصر	5,7	6,5	2,4	3,5	1,1	1,1

Source : S. Makdisi, Z. Fatah, and I. Limam, (2003), "Determinants of Growth in the MENA Region"; Arab Planning Institute, Working Paper no. 9301; Kuwait.

من خلال مراجعة النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا بأن السبب في انخفاض معدل النمو في الجزائر لا يعود لرأس المال العيني أو المالي، فقد سجلت معدلات نمو أعلى من الدول المجاورة، إذ سجل معدل نمو رأس المال العيني في الجزائر 6,3% وهو معدل أعلى من المعدل المسجل في كل من تونس والمغرب الذي بلغ 5,2% و 4,6% على التوالي، كما أن مساهمة رأس المال في النمو كانت أكبر في الجزائر مقارنة بكل من تونس والمغرب، وكان ذلك ناتجا عن طبيعية السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في الستينات والسبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات (1967-1985) والتي تمثلت في إقامة العديد من المؤسسات العمومية بالاعتماد على الشراكة مع الأجانب في إطار ما يعرف بعقود المفتح باليد. إن مساهمة العمل في النمو بالنسبة للجزائر هي التي جعلت من هذا المعدل أقل مستوى أو قيمة مما سجلته البلدان المجاورة، وكان لذلك انعكاس سلبي على قيمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ويلاحظ على هذه النتائج - فيما عدا تونس التي بلغ معدل نمو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج فيها 1 % سنويا، ومصر (1,1 %)، والمغرب (1,1 %) - فقد كانت مساهمة التقدم التقني سالبة في كل الأقطار العربية، إذ بلغت في الجزائر (- 0,9 %) وتعني هذه النتيجة أن النمو الملاحظ قد اعتمد على تراكم عوامل الإنتاج أكثر من اعتماده على التقدم التقني، مما يعني بدوره أن البيئة الاقتصادية قد احتوت على قدر كبير من المعوقات والتشوهات كذلك التي تفسر انخفاض معدل التقدم التقني سواء تعلق الأمر بجانب السياسات التي تعوق المبادلات الاقتصادية أو بجانب الهياكل الإنتاجية.

والجدول الموالي يؤكد نتائج الدراسة السابقة ويبرز تطور العوامل المفسرة للنمو في الجزائر.

جدول (3) تطور العوامل المفسرة للنمو في الجزائر خلال الفترة

13 2000-1965

السنوات	PTF فرضية دنيا	PTF فرضية عليا	PIB	رأس الما المادي	العمل	رأس المال البشري 1	رأس المال البشري 2
-1965 1970	3,9	5,2	6,4	2,2	0,3	5,0	0,0
-1970 1975	- 1,3	- 0,2	5,2	7,1	3,3	9,1	4,0
-1975 1980	- 4,6	- 3,2	6,2	10,3	6,8	14,8	9,8
-1980 1985	- 2,3	- 0,9	5,2	5,3	3,5	9,0	6,3
-1985 1990	- 4,2	- 2,6	0,1	3,0	1,4	8,5	3,5
-1990 1995	- 4,3	- 2,1	0,3	1,0	3,5	9,0	4,0
-1995 2000	- 1,8	0,3	3,1	1,3	4,7	8,7	3,7
-1965 2000	- 2,1	- 0,5	3,8	4,5	3,4	9,5	4,5

Source :FMI, Algeria Country Report 03 /69 Mars 2003, selected
issus and statistical appendix.

لقد ظلت قيمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج [PTF] سلبية في الجزائر منذ منتصف السبعينات (1970)، واستمرت كذلك حتى منتصف التسعينات. ويمكن تفسير هذا التباطؤ في النمو الاقتصادي الجزائري بالاستعمال غير الكفء لعوامل الإنتاج وليس بسبب نقص رأس المال المادي أو رأس المال البشري. وقد شهدت [PTF] تحسنا طفيفا منذ منتصف التسعينات رغم بقائها سلبية، ويعود السبب في ذلك حسب صندوق النقد الدولي إلى الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر، وإلى زيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات. وتبقى معدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة، أي فيما بين 2000-2008 غير كافية لمواجهة مشكلة البطالة المرتفعة وسط الشباب خاصة.

يعتبر تراجع معدلات الإنتاجية في الجزائر كبيرا، خاصة إذا علمنا بأن درجة التبعية لقطاع المحروقات كبيرة، وكان الأداء الضعيف للقطاعات الأخرى أشد تدهورا، كون جزء كبير من تحسين معدلات النمو ناتج عن ارتفاع الإنتاجية في قطاع المحروقات لاسيما في فترات ارتفاع الأسعار.

إن كانت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سلبية فيما بين 1979-1994 وبقيت مرتبطة بمعدلات النمو المسجلة خارج المحروقات، فإن السبب في تحسن معدل PTF الذي شهدته الفترة 1995-1999 يرجع حسب البنك الدولي للإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها، وإلى تحسن أداء القطاع الخاص في الصناعة وفي الخدمات⁽¹⁴⁾، ولكن هذا التحسن لا يعتبر كافيا، بل يبقى معطلا بسبب ضعف مناخ الاستثمار الذي يعيق نمو الاستثمار الخاص.

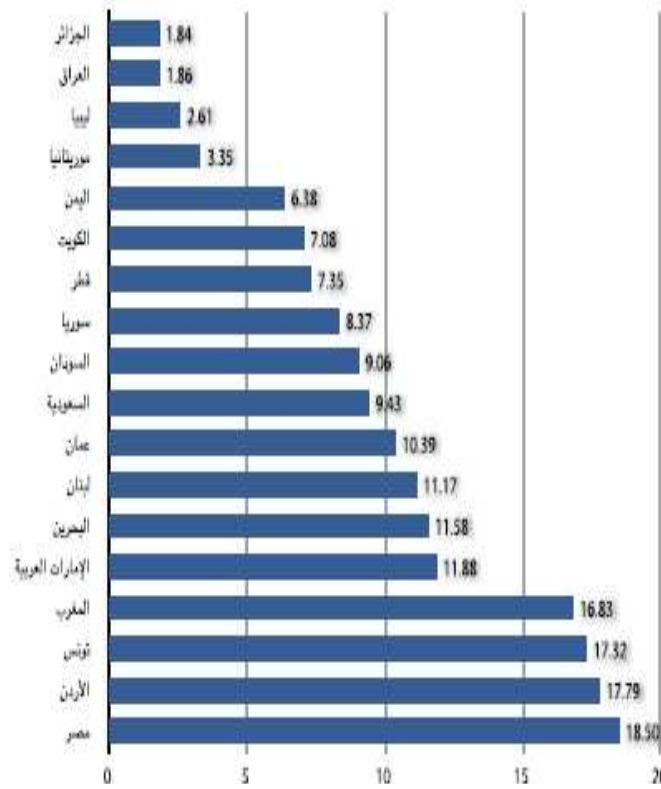
4 . 2. ضرورة تطوير القطاع التحويلي وتنويع الأنشطة الإنتاجية

تستمر المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري بقيمة مضافة تصل إلى 42,59 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 مقابل 33,96 % سنة 2001⁽¹⁵⁾. إن وزن قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايدة للقطاع الاستخراجي وأيضاً لأن الصناعات التحويلية الجزائرية تمر بمرحلة صعبة تجلت في الانخفاض المنتظم لحصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي إنتقل من 4,2 % سنة 2001 إلى 3 % سنة 2004 ليصل إلى أقل من 2 % سنة 2006.

وتعتبر مساهمة الصناعات التحويلية في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الأضعف في الجزائر مقارنة بالبلدان العربية على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي أنجزتها الجزائر طيلة مراحل تنميتها الاقتصادية، ويوضح الشكل الموالي هذه الوضعية.

الشكل رقم (1)

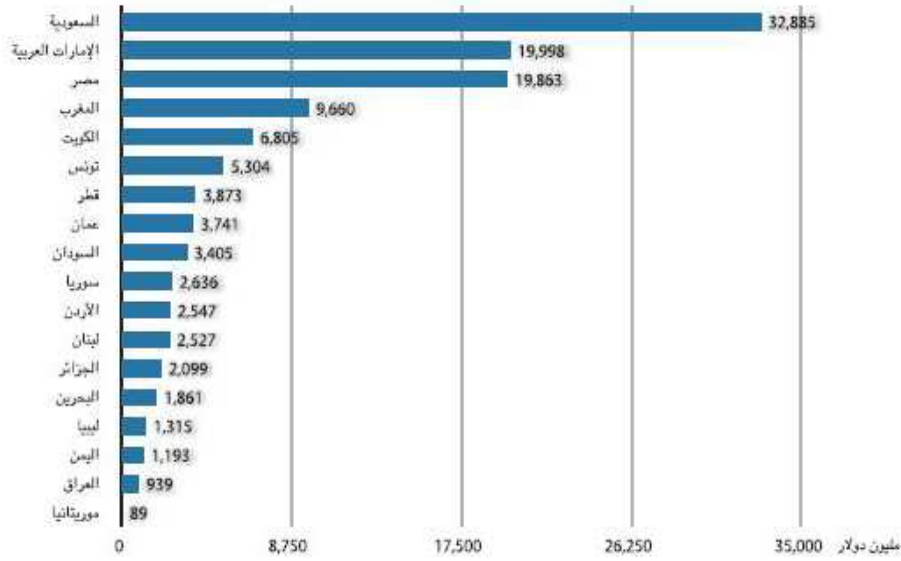
مساهمة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية
لعام 2006 (%)



المصدر: التقرير الصناعي العربي، 2007، نقلا عن صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات الوطنية، صندوق النقد العربي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص، 36.

وفيما يتعلق بالقيمة المضافة المحققة في القطاعات التحويلية، يأتي ترتيب الجزائر حسب التقرير لصناعي العربي، في المرتبة 13 من ضمن 18 بلدا عربيا شملها التقرير، بقيمة بلغت 2099 مليون دولار سنة 2006، أي بقيمة أقل من دول عربية نفطية أخرى أقل إمكانيات من الجزائر مثل سلطنة عمان، قطر والكويت، ذلك ما يوضحه لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (2)
ترتيب الأقطار العربية حسب القيمة المضافة التحويلية
لعام 2006 (مليون دولار)



المصدر: التقرير الصناعي العربي، الكويت 2007، ص، 34.

لمعرفة معرفة أسباب تراجع معدل النمو السنوي للأنشطة الصناعية الجزائرية يتطلب الأمر تحليل النشاط الصناعي للقطاعات التحويلية المختلفة، ومن خلال تحليل البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة تبين لنا تسجيل قطاع النسيج والجلود انخفاضا كبيرا في القيمة المضافة، إذ انتقلت هذه القيمة من 166 مليون دولار سنة 2000 إلى 56 مليون دولار سنة 2006، مقابلة بشكل محسوس حصة قطاع النسيج والجلود والأحذية في مجموع القيمة المضافة التحويلية التي انخفضت من 6,39 % سنة 2000 إلى 1,95 % سنة 2006.

كما سجل قطاع الصناعات الغذائية العمومي تراجعا بنسبة 6,75 % فيما بين سنتي 2000 و 2006، ويحتل هذا القطاع صدارة القطاعات التحويلية في الجزائر باعتباره يمثل 31,58 % من إجمالي القطاعات التحويلية سنة 2006.

أما بالنسبة للقطاعات التي حققت نتائج جيدة على مستوى القيمة المضافة نجد قطاعات الكيمياء والمطاط والصلب، إذ ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الكيمياء بشكل سريع منذ سنة 2004 بمعدل يتجاوز 20%، كما ارتفعت حصة هذا القطاع في القيمة المضافة

للصناعات التحويلية بأربع نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات منتقلة من 13,78 % سنة 2004 إلى 18,42 % سنة 2006.

إن ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو عدم استفادته الاستفادة المنتظرة من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية في مجال التجهيز، والتي تدرج ضمن برنامج دعم النمو الذي رصدت له الدولة أموالاً معتبرة. وهو الأمر الذي يدفعنا لتحليل خصائص النمو في الجزائر في العنصر الموالي من الدراسة.

4. 3. خصائص النمو في الجزائر

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2000 بثلاث خصائص هي⁽¹⁶⁾:

- تمدد النمو بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال، بمعنى أنها مشاريع لها نفس الإنتاجية و تمتلك نفس التجهيزات.

- النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف: إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الإرتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه النفقات العمومية تمولها الدولة بواسطة إيرادات المحروقات، فقد استخدمت الجزائر مثلاً 15% من الناتج الداخلي الخام خلال سنتي 2004 و 2005 لتحقيق نسبة نمو أقل بـ 3 مرات من هذا المعدل، أي حوالي 5%.

- النمو الاقتصادي في الجزائر نمو عابر، وهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فكلما بقيت أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، ولكن عندما تنخفض أسعار النفط أو يتم التوقف عن إنتاج النفط والغاز بكميات كبيرة فإن النمو سيتوقف.

و من خلال هذه الخصائص يتبين لنا أهمية وضرورة الاعتماد على الاستثمار المنتج في القطاعات الخالقة للقيمة وليس في القطاعات الريعية، وذلك من أجل تحقيق نمو حقيقي ومستقر لا يتأثر مباشرة بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها.

ولتحديد أسباب ضعف معدلات النمو في الجزائر نعود للدراسات التي تناولت بالتحليل تطورها الاقتصادي، والتي أكدت وجود علاقة ديناميكية بين أداء المؤسسات (Institutions) والنمو، كما أكدت غياب التوازن بين جهود الاستثمار الكبيرة التي تم القيام بها من جهة أولى وبين أداء المؤسسات المكلفة بإنجازها من جهة أخرى⁽¹⁷⁾، لذلك فإن الأزمة الجزائرية هي أزمة ذات طابع مؤسساتي قبل كل شيء، وهي الخلاصة التي تؤكدتها الأدبيات الاقتصادية الموجودة التي عالجت هذه المسألة⁽¹⁸⁾.

خاتمة

تتوفر الجزائر على عدة خصائص تسمح لها بتحسين معدلات النمو، فهي تتوفر على معدلات ادخار مرتفعة وعلى وفرة الموارد الناتجة عن زيادة إيرادات المحروقات، كما أنها عرفت تحسنا في مستوى الإنجازات في ميدان التعليم، وهي بالإضافة إلى ذلك تتميز بموقع جغرافي جيد، إلا أن كل هذه المزايا لم تسمح لها بتحقيق معدلات نمو مرتفعة بسبب تأثيرها بالصدمات الخارجية، حيث أكدت المقارنات الدولية بأن الصدمات الخارجية يمكن أن تؤثر مباشرة وفجأة على تراجع النمو [Rodrick,1999]. ويعود السبب كذلك إلى ضعف أداء المؤسسات وتعثر الإصلاحات نحو اقتصاد السوق، وعليه يجب تحسين أداء المؤسسات العمومية وتنويع جيد للاقتصاد الوطني حتى يتم التقليل من أثر الصدمات الخارجية على الأداء الاقتصادي الوطني.

إن مستويات الادخار المرتفعة الموجودة لدى الأفراد و لدى القطاع الخاص لا تتحول حتما إلى الاستثمار المنتج، ويرجع سبب ذلك لوجود قيود على الاستخدام الأمثل للموارد بالإضافة للأداء الضعيف للمؤسسات مما يعيق الاستثمار، ولهذا فإن ترقية الاستثمار الخاص والاستخدام الكفء للموارد يشجع ليس فقط تنويع الاقتصاد خارج المحروقات ولكن أيضا تحسين قدرات الاقتصاد الوطني على حسن توظيف موارد المحروقات لتحقيق النمو على المدى الطويل.

يعاني الاقتصاد الجزائري من اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، إذ يتوقف النمو الاقتصادي على مستوى النمو المسجل في هذا القطاع، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي نظرا لارتباط قطاع المحروقات بالأسواق الخارجية ولضعف مساهمته في تقليص معدلات البطالة، لذلك فإن العمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يُعدّ أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد جديد يهدف لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص المنتج والذي لا يمكن أن يتحسن إلا بتوفر المناخ الاستثماري الملائم، وهو ما يمثل التحدي الأكبر الذي يجب رفعه.

¹ Blandine Destremau , « Formes et mutations des économies rentières au Moyen-orient :Egypte, Emirat arabe unis, Jordanie, Palestine, Yémen ». In Revue Tiers Monde, N° 163, Juillet-Septembre 2000, Tome XLI, PP : 489 à 500 .

² A. Sid Ahmed, **Economie politique de la transition dans les pays en développement : le cas de la Syrie**, éd. Publisud, Paris 1996.

³ عرفان الحق، تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية، الفصل الثالث من **القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، 5-7 أكتوبر 1999 أبو ظبي. ص90

⁴ Hélène Cottenet, « Ressources exogène et croissance industrielle : le cas de l’Egypte », in : Revue Tiers Monde, N° 163, Juillet-Septembre 2000, Tome XLI, p.525

⁵ Jacques Oueld Aoudia, Une lecture économique de la crise algérienne, in : <http://www.fen.fr/~marchand/LIEN/Lien%2035/LCA.html>, 26-01-2006.

⁶ B. Laklaf, « L’accumulation des réserves de change et les risques du mal Hollandais », Journal El Watan du 12 décembre 2005.

⁷ Jean-Philippe Kautassila, Le syndrome Hollandais : Théories et vérification empirique au Congo et au Cameroun, in : <http://ced.u-bordeaux4.fr/ceddt24.pdf> (12-08-2006).

⁸ A. Sid Ahmed, **Développement sans croissance : l’expérience des économies pétrolières du tiers-monde**, Paris, Publisud, 1983.

⁹ A. Sid Ahmed Abdelkader, « Le paradigme rentier en question : l’expérience des pays arabes producteurs de brut, analyse et éléments de stratégie », in : Revue Tiers Monde, N° 163, Juillet-Septembre 2000, Tome XLI, PP (501-521) , P : 512

¹⁰ حسب الدراسة التي قام بها [R.Wade 2003] على المقاطعة الصينية تايوان فقد اعتبر بأن القيام باستثمارات عمومية مستهدفة ووضع سياسة وطنية لدعم بعض القطاعات الإنتاجية مع تقديم حوافز جبائية وجمركية أدت إلى تنويع الأنشطة الإنتاجية بتايوان، أنظر:

CNUCED, **Le développement économique en Afrique : Repenser le rôle de l’investissement étranger direct**, Genève 2005, 129 p, p84.

¹¹ Banque mondiale, Facteurs de croissance à long terme, Algérie, chapitre 1, Washigton 2002, p.18.

¹² S. Makdisi, Z. Fatah, and I. Limam, (2003), "Determinants of Growth in the MENA Region"; Arab Planning Institute, Working Paper no. 9301; Kuwait.

¹³ من أجل القيام بتحليل كمي لمجمل إنتاجية العوامل قام صندوق النقد الدولي باستعمال دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" مع رأس المال البشري والمادي وعوامل الإنتاج، وبدلاً من إعداد تقييم واحد لنمو PTF فإن سلسلة المعطيات تم إعدادها حسب احتمالين (سيناريو) من أجل تأكيد النتائج المتحصل عليها.

- السيناريو الأول (الفرضية الدنيا) قام على افتراض ثلث لرأس المال المادي وتلثين للعمل ولرأس المال البشري مجتمعين، وتوصل إلى قيمة سلبية لمجمل إنتاجية العوامل تقدر بـ (- 2,1 كمتوسط سنوي) بسبب النمو السريع لرأس المال البشري.
- السيناريو الثاني (الفرضية القصوى) قام على تقديرات محافظة (نمو رأس المال البشري 4,5 % كمتوسط وهو نفس معدل نمو رأس المال المادي) مع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة نصيب رأس المال إلى النصف، ففي هذا السيناريو المتفائل فإن معدل نمو مجمل إنتاجية العوامل تبقى سالبة (- 0,5 % كمتوسط سنوي) .

¹⁴ Banque mondiale, Facteurs de croissance à long terme, op.cit., p.24.

¹⁵ التقرير الصناعي العربي 2007، نقلا وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، ص 75.

16 عبد المجيد بوزيدي، "خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1867، تاريخ 14-12-2006.

¹⁷ Abdelkader Sid Ahmed, Un projet pour l'Algérie : Eléments pour un réel partenariat Euro méditerranéen, Ed. Publisud, Paris 1995, p.75.

¹⁸ لمزيد من التفصيل حول دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، راجع : ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.